التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري وواقع الاقتصاد الجزائري

أ . د/ زغيب شهرزاد

أ/ أوضايفية حدة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة عنابة

الملخّص :

ظهرت التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات في العقد السابع من الألفية الثانية في الأدبيات الاقتصادية كتنمية تكون مضادة للاعتماد على الغير و للتبعية و هذا يعكس من جهة نظرة جديدة للتنمية القائمة على أساس حشد و تعبئة الموارد الذاتية المتاحة و الممكنة و وضعها في خدمة التنمية الموجهة إلى الوفاء بالمتطلبات و الحاجات الأساسية و من جهة أخرى تحسم مسألة العلاقة مع العالم الخارجي لصالح أهدافها و بم يضمن الاستقلال السياسي و الاقتصادي . و على هذا الأساس نحاول من خلال هذه المقالة معرفة إذا كانت التنمية في الجزائر تتوافق مع متطلبات التنمية المستقلة حتى تجعل الاقتصاد غير تابع .

Abstract:

The notion of autonomous development or self reliance appeared during the 70's in the economic literature as a concept opposed to economic dependency.

The autonomous development approach, then, presents, on one hand, a new framework based on developing internal resources in order to satisfy social needs and attempts, on the other hand, to restructure international relations on the ground that the latter insure some sort of political and economic independence.

This paper, then, tries to respond to the question, whether the Algerian experience fulfills the requirement of an autonomous development.

مقدمة :

أثبتت تجربة العقود الماضية أن البلدان النامية و منها الجزائر قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء التنمية المستقلة و تحقيق تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي. حيث تبنت مفاهيم و أنماط و سياسات التنمية التي حاولت محاكاة نموذج النمو و منهج التنمية في الدول المتقدمة ، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية و وصولها إلى طريق مسدود.

و لهذا تزايد الإحساس لدى كثير من المفكرين و الباحثين في هذه الدول بأهمية إعادة صياغة منهج التنمية بشكل جديد يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان و السعي لاكتشاف قوانين التخلف و التبعية و وضع إستراتجيات و سياسات يكون هدفها ليس محاكاة نمط التنمية و أسلوب النمو في الدول المتقدمة وإنما إيجاد نمط إنمائي جديد يتفق و ظروف هذه البلدان و يتناسب مع حجم إمكانياتها و مستوى احتياجاتها و تطلعاتها .و في خضم هذه الصياغة الجديدة للتنمية تظهر الإشكالية التالية :

بما أن التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات مصحوبة بالتنمية الشاملة و المطردة هل بإمكان التنمية في الجزائر أن تكون قادرة على بناء اقتصاد غير تابع و إنجاز التنمية في الوقت ذاته ؟

للإجابة على الإشكالية قسمت الدراسة إلى ثلاث نقاط :

1- مفهوم التنمية المستقلة /الاعتماد على الذات
2- ركائز و أبعاد التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات
3- واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري

I -مفهوم التنمية المستقلة /الاعتماد على الذات :

تعني إستراتيجية الاعتماد على الذات نفيا للتبعية[1] وبناء للتنمية المستقلة ، ونفي التبعية يعني القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافيء، التي ترسو في أغلالها البلاد المتخلفة في علاقتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي مع ما يتطلبه ذلك من سيطرة وطنية على مقدرات الاقتصاد القومي.

و لهذا فإن التنمية المستقلة هي صياغة لمشروع حضاري شامل يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة المالية والمادية والبشرية والطبيعية، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي.

على صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات) يمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية". إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن. بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل، التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام. كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، خصوصا الرأسمالية والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي. وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللارأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[2].

يتبلور مفهوم التنمية المستقلة بأنها يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية. وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض هذا التغيير الإرادي المقصود تحرير البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها. وبالتالي فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى شمولها الجوانب الاجتماعية والسياسية أيضا، مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي[3].

كما يجب الإشارة أن هناك من يعتبر أن الاعتماد على الذات هو في نفس الوقت نوعا من العزلة النسبية[4] للاقتصاد القومي (بالنسبة لنموذج اتخاذ القرارات والشركات دولية النشاط)، ودخولا في علاقات مع بقية المجتمع العالمي (في ظل أشكال مختلفة وبدرجات

تفضيل وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمع العالمي). وهذا النوع من الاعتماد على الذات يؤدي إلى تقليل درجة الانكشاف على الخارج تدريجيا[5]، ويمكن التمييز بين مستويات ثلاثة تدور عندها فكرة الاعتماد على الذات في إطار جهود التطوير[6]:

- في داخل الاقتصاد القومي، على مستوى القاعدة المتمثلة في السكان المشاركين فعلا أو احتمالا، في عملية الإنتاج في مختلف نواحي النشاط.
- على مستوى الاقتصاد القومي في علاقته ببقية أجزاء العالم، أي من الناحية الدولية.
- على الصعيد الإقليمي في إطار العلاقات بين مجموعة من الدول تشغل أحد الأقاليم التي يتكون منها المجتمع العالمي.

مما سبق يمكن صياغة التعريف التالي للتنمية المستقلة (الاعتماد على الذات) : أنها تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية[7].

II- ركائز و أبعاد التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات:

أ- ركائز التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات

يمكن الكشف عن أهم الركائز التي بدونها يستحيل بناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات على النحو التالي [8]:

1- السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية :

ليس من الممكن أن تتحقق التنمية المعتمدة على الذات إلا في ضوء سيطرة على ما تزخر به البلاد من موارد وثروات طبيعية. بل إن تحقيق ذلك هو أحد الشروط الضرورية لنفي التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي. كما أن هذا الشرط ضروري من أجل توفير حرية القرار الوطني في حق استخدام وتوزيع تلك الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاحتياجات للبلد و لإبقاء الفائض الاقتصادي بالداخل ووضعه في خدمة التنمية.

2-توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الإستراتيجية:

أن التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، بالمعنى المحدد لا يمكن أن تتحقق عفويا، أي من خلال المبادرات الفردية لكل نمط، أو من خلال آليات السوق والتبادل التي تعمل فيها هذه الأنماط. فهذه الآليات، نظرا لما تعكسه من ظروف داخلية وعلاقات خارجية عاجزة عن تحقيق نموذج للتراكم يقود عملية التنمية على نحو يعتمد على ذاته[9]. فهي ذات مصالح متباينة، وأحيانا متعارضة. كما أن قوتها في مجال خلق الدخل وفرص التوظيف والإعاشة، تختلف من نمط لآخر. والحق أن أفضل حل لتلك المشكلة يتمثل فيما يسمى (بالتحالف بين هذه الأنماط)، لكن هذا التحالف حتى يسير في الاتجاه الصحيح لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وهذا القائد بحكم الواقع والمنطق لن يكون إلا الدولة والقطاع العام[10]، وليس بخفي أن ذلك يتطلب أن يكون على قمة جهاز الدولة سلطة وطنية (ذات طابع مؤهل لقيادة عملية الانتقال) وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

3- التعبئة القصوى للفائض الاقتصادي ومركزته:

لعل أخطر قضية تواجه التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هي قضية تحقيق نموذج للتراكم الذاتي القادر على إنجاز مهام هذه التنمية و لهذا لا بد من توافر شروط لسيطرة الدولة على عملية التراكم يمكن حصرها فيما يأتي[11]:

-السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل بالاستناد إلى تحقيق تنمية زراعية تمد السوق بفائض كاف كمًا وأسعارا، إلى حين الوصول إلى إنتاج واسع للسلع الاستهلاكية اللازمة لهذه العملية.

-السيطرة على تمركز الفائض المالي بخلق مؤسسات وطنية في الميادين المالية مستقلة عن الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات، وتطويرها بالشكل الذي يمكنها من توجيه استخدام الأموال المدخرة في الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الإنتاجية للبلد.

-السيطرة على السوق المحلية وتخصيص الإنتاج المحلي لها مع توفير المستلزمات التي تؤهل وتمكن البلد من الدخول في المنافسة الدولية قي قطاعات معينة.

-السيطرة على الموارد المحلية وتوفير القدرة على استغلالها واتخاذ القرار المتعلق بالمفاضلة بين استغلالها في الوقت الحاضر أو تأجيله إلى المستقبل.

-السيطرة على التقنية وخلق القدرة على إعادة إنتاجها وصيانتها من دون استمرار الحاجة إلى استيرادها من الخارج، ويمكن الاستفادة من التطور التقني في الدول الأخرى مع اتخاذ السياسات الكفيلة بإيجاد أسس تطويرها وتطويعها لظروف المجتمع الاجتماعية والطبيعية، وملاءمتها الأساليب الإنتاجية المتبعة فيها.

4-تحقيق الثورة الزراعية[12]:

ليس من المتصور أن تتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، إلا بانجاز مهام الثورة الزراعية، أي تحقيق المهام التالية :

- زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ولتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية ولتوفير فائض زراعي مناسب للتصدير.
- تحرير العمل الزراعي الفائض بالريف وتوفيره للقطاعات الأخرى.
- تقليل الفوارق بين الريف والحضر.
- تنمية الصناعات والحرف الريفية.

كل ذلك لن يتحقق إلا في ضوء تعديل جذري للموقف اتجاه القطاع الزراعي برمته وما يمليه ذلك من تحسين في مستويات الأجور والدخول الزراعية، وتعديل سياسات الأسعار والتمويل والتسويق، وتنمية قوى الإنتاج الزراعي وتحديثها باتجاه علاقات متوازنة ومتبادلة بين الزراعة والصناعة وسائر القطاعات الأخرى.

5-التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان:

إن التنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إذا لم تتوجه إلى الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل بنائها،

هذا النمط من التصنيع يهدف إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان[13] (غذاء، كساء، مياه الشرب النقية، المسكن الملائم والأثاث والأدوات المنزلية، المواصلات المريحة، خدمات الصحة، الثقافة والتعليم). إن توجهه الأساسي هو السوق الداخلي وليس الخارجي أي المستهلك المحلي والعادي وليس الأجنبي. ويتطلب نجاح هذا النمط ثلاث شروط أساسية:

- تخطيط الموارد واستخداماتها؛

- توافر الحماية للصناعات المحلية؛
- توسيع السوق الداخلي.

بالإضافة إلى ما تقدم ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا النمط التصنيعي يجب لأن يقوم على تطور متوازن للزراعة والصناعة معا، لإن نجاح نمط التصنيع أثره في تطوير الزراعة نفسها من خلال ما يوفره لها من مواد وسيطة (أسمدة ومبيدات) ومعدات إنتاجية [14].

6- **المشاركة الشعبية:**

إن جمهرة واسعة من مفكري العالم الثالث تجمع على أن المشاركة الشعبية التي تكفل تحقيق التنمية المستقلة، لن تتحقق إلا إذا اعتقد الناس عن إيمان حقيقي بأن ثمار التنمية سوف تعود عليهم، إن مثل هذا الإيمان هو الكفيل بأن يجعلهم يعطون التنمية كل ما عندهم من عطاء ممكن، وأن يرتقوا إلى مستوى العمل الجاد والخلاق الذي يتطلبه النجاح في معركة التخلف وإحراز هدف التنمية المستقلة، هذا ما يؤكد عليه رمزي زكي في كتابه (المشكلة السكانية وخرافية المالتوسية الجديدة) [15].

7- **اختيار التكنولوجيا الملائمة و توطينها:**

الحقيقة أن التكنولوجيا الملائمة التي ستحتاج إليها التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وأن هذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة، وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لمعالجتها. وعلى هذا الأساس فإن تعزيز الاعتماد على الذات في المجال التقني يكون بالتحرك على محورين[16]:

-حسن الانتقاء و كفاءة الإدارة للمدخلات الأجنبية التي لا مفر منها لزمن قادم قد يطول.

-تنشيط الإبداع التقني الذاتي وتطوير عطائه حتى يصبح واقعا مؤثرا في حياة المجتمع.

الأكثر أهمية والذي له بعد مستقبلي هام هو محاولة "توطين التكنولوجيا داخليا على نحو مبرمج وبشكل عملي، ويعني بذلك اكتساب وغرس جذور العلم والمعرفة التقنية في مختلف نواحي الحياة وقطاعات الإنتاج، على النحو الذي يؤهلها لتطوير نفسها، ويمنحها

قدرا متناميا من الاستقلالية التي هي في الواقع رديف الاعتماد على الذات ونقيض التبعية[17].

8- **البعد الجماعي للاعتماد على الذات:**

يتمثل البعد الجماعي للاعتماد على الذات، في كونه عملية بناء لمجال اقتصادي وإقليمي تتوافق حولها رغبات بلدان مختلفة تدعو الحاجة إلى أن تتعاون فيما بينها، من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية. إن عملية اندماج من هذا النوع تسمح بإيجاد مخارج جديدة لسياسات صناعية وزراعية و تجارية ومالية انتهت حاليا إلى طريق مسدود في كل البلدان المتخلفة[18].

ب- **أبعاد إستراتيجية التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات**

في ضوء الإستراتيجية التنموية المعتمدة على الذات يمكن القول إن التنمية المستقلة تأخذ أربعة أبعاد أساسية هي:[19]

- **البعد الاقتصادي:** ويقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية للبنى الأساسية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج.

- **البعد البيئي:** وينطلق من فكرة أساسية مؤداها إن الاستغلال والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه أثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لهذا فانه ينبغي أن تنص السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وان تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الجيل القادم.

- **البعد البشري:** تنظر التنمية المستقلة إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وان التنمية البشرية ما هي الا عملية توسيع الخيارات، لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية والمشاركة في اتخاذ القرار في ضوء إستراتيجية تنظر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا استنزاف لها.

- **البعد الدولي:** يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال-جنوب وجنوب-جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول الجنوب بالشكل الذي يعزز مواقفها التفاوضية فيما يخص مجالات التجارة والاستثمار.

III – واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري

انطلاقا مما جاء في الميثاق الوطني نقوم بتحليل واقع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية و التي يمكن أن تعطي صورة عن وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أ- تطور الناتج الداخلي الإجمالي :

اعتمادنا على الشكل أدناه يمكن توضيح نسب تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2009-1980

شكل (1) تطورمعدلات نموالناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2009

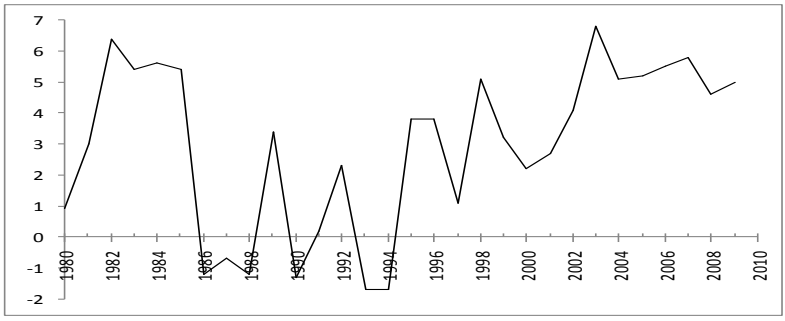

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق -1 -

عند ملاحظة الشكل أعلاه فإنه يعطي صورة في عدم تجانس في ايقاع معدل النمو الملاحظ طوال مختلف الفترات ، حيث كانت الفترة الأولى الممتدة بين 1982-1985 هي الفترة التي شهدت فيها معدلات النمو ارتفاعا محسوسا ، لإنها عرفت برامج استثمارية واسعة مست مختلف القطاعات ، ولكن انطلاقا من النصف الثاني لسنوات الثمانينات انخفضت معدلات النمو انخفاضا محسوسا وأصبحت تتسم بالسلبية، إذ انتقلت من 6.4% سنة 1982 إلى -0.7 % سنة 1987 و -2.1% سنة 1988 ، ويعود ذلك إلى أزمة 1986 التي هزت الاقتصاد الجزائري و تمثلت في عجز تمويل البلاد بالمواد الأولية و النصف المصنعة نتيجة لانخفاض سعر البرميل إلى 10 دولار للبرميل الواحد، وكذلك تدهور قيمة الدينار سنة 1987 والتي أدت إلى العجز في المبادلات التجارية الخارجية ، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة في تلك الفترة (المخططات الخماسية التي حثت على تخفيض الاستثمار الإنتاجي والاستهلاكي ، وتقليص حجم الواردات بصفة عامة والمواد الاستهلاكية

بصفة خاصة) . فما ميز عام 1986 هي حالة الانكماش والركود الاقتصادي، إذ انخفض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0,6 %.

وبداية من سنة 1989 سجلت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي معدلات موجبة ، نتجت عن اللجوء إلى الاستدانة من الخارج حيث وصلت المديونية 26.07 مليار دولار سنة 1989 ، لكن بعد ذلك إتجاه معدل النمو إلى السلبية حيث قدر ب -1.3 % عام 1990 .وبالرغم من هذه الأهداف التي سعت إلى تحقيقها الدولة الجزائرية من خلال الاصلاحات إلاّ أنها لم تحقق كل النتائج المرجوة ، اذ تفاقم الاختلال الاقتصادي والمالي ، و التوتر الاجتماعي الكبير بالإضافة إلى معدلات النمو المنخفضة (بمتوسط 1% خلال الفترة 1988-1997) ، وفي نفس الوقت سجل معدل نمو سكاني قدر ب 2.3% الشيء الذي يبين انخفاض الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد الواحد ب 1.3% بين السنتين 1987 و 1997. و مع بداية من سنة 1995 تحولت معدلات النمو الاقتصادي إلى الايجابية بعدما كانت سالبة سنة 1994 (-1.1%) ، لتصل إلى 5.1 % سنة 1998 . رغم التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 1997 والرجوع إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ب 24% وكذا الإنتاج الصناعي .ومنذ سنة 1999 عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار في القيم الموجبة ، رغم تسجيلها بعض الانخفاض خلال سنتي 2000 و 2001 ، إلاّ أنه عاود الارتفاع في السنوات الموالية ليتجاوز 5% . حيث قدرت معدلات النمو في السنوات 2003، 2004، 2005 ،2006،2007 على الترتيب 6.8% ، 5.1%، 5.2% و 5.5%، 5.8% ، وهذا تزامنا مع معدل نمو سكاني ضعيف لايفوق 1.5% سنويا . ويعود الفضل في تحقيق هذا النمو الملحوظ إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وتقلص الديون التي كان لها الأثرالايجابي على نمو الناتج الداخلي الخام .

ب-تطور معدلات البطالة في الجزائر :

يعاني سوق العمل في الجزائر من فجوة كبيرة ومتسعة على الدوام بين عرض العمل والطلب عليه ، ووفق إحصائيات الديوان الوطني الإحصاء فإن معدلات البطالة تجاوزت الحد المعقول إذ وصلت في أواخر التسعينات إلى حوالي 30% ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أزمة النفط العكسية سنة 1986 حيث بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال

مرحلة الثمانينات وعشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية و الخارجية وضغط المديونية الخارجية وكذا تراجع كبير في حجم الاستثمارات ما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة لتحسين المردودية المالية للمؤسسات العمومية حيث تم تسريح أجير 383000 أجير [20].

لكن مع دخول الألفية الثالثة وضعت برامج في مجال التشغيل (مخططات الإنعاش الاقتصادي (المخطط الأول للفترة 2004/2001 و المخطط الثاني للفترة 2009/2005) التي جعلت لمعدل البطالة يتجه نحو الانخفاض من 29.77 % من القوة العاملة عام 2000 إلى 10.2 % سنة 2009، و حقيقة هذا الانخفاض تمت على حساب ارتفاع العمل المؤقت والعمل لبعض الوقت واللذان يعتبران حلا جزئيا ومؤقتا للبطالة.

ت-هيكل الصادرات الجزائرية سلعيا

يمكن تحليل هيكل الصادرات الجزائرية سلعيا من خلال بيانات الجدول أدناه :

جدول -2-هيكل الصادرات الجزائرية سلعيا خلال فترة 1994-2009

الوحدة: %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صادرات المحروقات	94,2	88,2	92,9	97,1	96,9	96,1	96,8	96,2	90,46	97,21
صادرات خارج المحروقات	5,8	11,8	7,1	2,9	3,1	3,9	3,2	3,8	9,54	2,79

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات المحروقات	98	98	98.5	98.7	98.6	97.5
صادرات خارج المحروقات	2	2	1.2	1.31	1.4	2.5

مصدر :-

- من 1994-1999 : **زغيب شهرزاد** "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها و واقع لاقتصاد الجزائري " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري -قسنطينة- عدد 32 ديسمبر 2009
- من 2000-2009 : **زغيب شهرزاد – حليمي حكيمة** " الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط – خيارات المستقبل – مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ، يناير 2012/1 ، العدد 395 ص 122

وتبرز المعطيات الملموسة و الظاهرة في الجدول أعلاه ملاحظتين أساسيتين وهما[21]:

* تتمثل الملاحظة الأولى في أن الصادرات الجزائرية تتشكل من الموارد الأولية الإستخرجية حيث تساهم بأكثر من 98% منها و هي تعكس حقيقة أحادية التصدير في هذا البلد كما تبيّن طبيعة الاختلال الهيكلي في الجهاز الإنتاجي بسبب أن الصادرات خارج القطاع بقيت ضئيلة جدا إذ أنها لم تتعد 2% في المتوسط .

*أما الملاحظة الثانية تتمثل في فشل السلطات العمومية في الجزائر لبلوغ الهدف الذي حددته منتصف التسعينات بوصول الصادرات من المنتجات غير النفطية إلى 2 مليار سنة 2000 ، فإذا كان إجمالي الصادرات سنة 2000 هو 20375 مليون دولار ومثلت نسبة المنتجات غير النفطية حوالي 3.2 % في السنة نفسها ، فإن قيمة هذه المنتجات لم تتعدى 652 مليون دولار أي أنها لم تصل حتى إلى نصف ما كانت تهدف إليه. ولم يتغير الأمر أيضا في السنوات الأخيرة، فقد قدرت الصادرات خارج المحروقات بـ 2.5 % من إجمالي الصادرات سنة 2009 و بقيت المحروقات تحتل الصدارة في الصادرات الجزائرية مما يدل على ارتباط التنمية بالشكل كبير على مورد طبيعي ناضب يتسم بعدم الاستدامة حيث يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي و صلت إلى 40 % و أكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية [22] .و إذا حاولنا معرفة تطور الصادرات و الواردات لأهم قطاع حيوي الزراعة فإن نعتمد على إحصائيات الجدول أدناه :

جدول –3–الصادرات و الواردات الغذائية و الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2000–2009

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات الغذائية%	0.13	0.15	0.18	0.19	0.2	0.14	0.13	0.15	0.15	0.25
الواردات الغذائية%	25.2	24.7	21.4	19.96	19.74	17.62	17.71	17.93	16.43	14.92
الميزان التجاري الغذائي%	2.33-	2.32-	2.54-	2.47-	2.32-	3.52-	3.73-	4.86-	7.67-	5.75-

المصدر: .الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz لوحظ 2012/02/15

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي :

1-ارتفاع تدريجي لنسبة الواردات الزراعية ، و تعود الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية و ازدياد الطلب على السلع الغذائية و كذلك إلى قلة الإنتاج الوطني و عجز القطاع الزراعي على سد احتياجات السوق المحلي لمواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب مستويات الإنتاج و استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث اعتمدت الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الغذائية .

2- تطور الصادرات الزراعية و الغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لان نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا ، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات - كما ذكر سابقا -، بالإضافة إلى أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة.

3-أما الميزان التجاري الغذائي فإنه يعبر على وضع صعب للأمن الغذائي في الجزائر لأنه يميل إلى العجز في سياقه العام فالبيانات الواردة في الجدول أعلاه تبرز ارتفاع السلبي من -2.33% عام 2000 إلى -5.75%، عام 2008 فهذا يدل على أن الجزائر تعاني من انكشاف غذائي خطير إذ تعتمد أساسا على الإستراد في تلبية حاجاتها الغذائية و لا سيما إذا تعلق الأمر بالسلع الغذائية الرئيسية ، مما يطرح التساؤل حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية و التي يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد المنافذ لاستغلالها.

جـ- الفجوة الغذائية :

تعد الجزائر من بين كثير من الدول التي تعاني من هذه المشكلة التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5 % سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4 % سنويا، وانعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد التي بلغت 5 مليار دولار خلال سنة 2008 و الجدول أدناه يوضح تطور معدل نمو الفجوة الغذائية خلال 1980-2008 :

جدول -4-تطور العجز الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : 1000دولار

السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة	السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة
1980	1771701	-----	1995	2124867	1.0192
1981	1815435	1.0247	1996	2184079	1.0279
1982	1804984	0.9942	1997	3015172	1.3805
1983	1914780	1.0608	1998	2663948	0.8835
1984	1800254	0.9402	1999	2282057	0.8566
1985	1809295	1.0050	2000	2465852	1.0805
1986	1654974	0.9147	2001	2414750	0.9793
1987	1992245	1.2038	2002	2250088	0.9318
1988	1671647	0.8391	2003	2296492	1.0206
1989	1761111	1.0535	2004	2346317	1.0217
1990	1778062	1.0096	2005	2665671	1.1361
1991	2948297	1.6582	2006	3501862	1.3137
1992	2118544	0.7186	2007	4393563	1.2547
1993	1943149	0.9172	2008	455412	-----
1994	2084867	1.0729			

المصدر : د. عامر أحمد ، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، جامعة مستغانم ، مجلة الباحث 2010 ، ص 34

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية و التي ترجع إلى ضعف الآلة الإنتاجية و عدم وصولها إلى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء ، بالإضافة إلى ذلك فإن السبب الرئيسي للفجوة ناتج عن الطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية التي يشهدها الوطن وهو الأمر الذي يؤدي إلى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية وخلق تبعية خارجية تهدد الأمن الغذائي الداخلي، فالوضع الحالي لهذا الأخير سيئ، حيث تزيد الفجوة الغذائية إلى أكثر من 70 % في

الحبوب وغبرة الحليب، فضلا عن العجز المسجل في إنتاج اللحوم والألبان، هذا ما يحوّل الجزائر إلى قوة شرائية هائلة تستنزف مواردها المالية .

خاتمة :

تأسيسا على ما تقدم فإن متطلبات التنمية الاقتصادية المجسدة في الجزائر مازالت رهينة للتغيرات و للظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط و لهذا فهي تبقى بعيدة عن بناء اقتصاد غير تابع و إنجاز التنمية لها قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية و التحرر من القيود الخارجية ، لأن مطلب التنمية المستقلة /الاعتماد على الذات ضخم و تحدياتها كثيرة و يجب أن تجند لها كل القوى التي يمكن أن تسهم إيجابيا إلى تحقيقها .

ملحق-1- تطورمعدلات نموالناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2009

الوحدة :%

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
3.4	-2.1	-0.7	1.2	5.4	5.6	5.4	6.4	3.0	0.9
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
3.2	5.1	1.1	3.8	3.8	-1.1	-1.7	2.3	0.2	-1.3
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
5	4.6	5.8	5.5	5.2	5.1	6.8	4.1	2.7	2.2

المصدر : ديوان الوطني للإحصائيات على الموقع : www.ons.dz لوحظ 2012/01/15

قائمة الهوامش والمراجع

1-محمد دويدار وآخرون، " إستراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداءا من الحاجات الاجتماعية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980، ص111-113.

2-سعد حسين فتح الله، " التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج "، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، الطبعة الأولى 1995، ص37.

3-مصدر نفسه ص39.

4-محمد دويدار وآخرون، "استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداءا من الحاجات الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره، ص113.

5-علي خليفة الكواري، "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة"، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1986، ص24.

6-محمد دويدار وآخرون، نفس المرجع أعلاه، ص111.

7-**سعد حسين فتح الله**، "التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج"، مرجع سبق ذكره، ص44.
8- **رمزي زكي**، "الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية"، مرجع سبق ذكره، ص115..
9- **رمزي زكي**، _ مرجع سبق ذكره، ص117.
10- **ابراهيم العيسوي**، " تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي"، معهد التخطيط العربي، الكويت، مارس 1992، ص35-36..
11- **سعد حسين فتح الله**، "التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج"، مرجع سبق ذكره، ص43.
12- **رمزي زكي**، مرجع سبق ذكره، ص127.
13- **عبد اللطيف يوسف الحمد**، "الإعتماد على الذات والعمل العربي المشترك"، دار الشباب للنشر ، الكويت 1987، ص36.
14- **رمزي زكي**، مرجع سبق ذكره، ص132-134.
15- **رمزي زكي**، " ، مرجع سبق ذكره، ص135. ولمزيد من التفاصيل أنظر:
- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، "قضايا التنمية في الدول النامية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2000، ص164..
16- **عبد اللطيف يوسف الحمد**، "الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك"، مرجع سبق ذكره، ص36.
17- **أسامة الخولي، حسين مختار الجمال**، "التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات"، ، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع 1981، ص20.
18- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص137. .
19- **عبد الحميد براهيمي**، "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986، ص30-33.
20- Pierre Devalay : La Facture Social ,Revue Jeune Afrique n=1985 , Juin 1999 P.90
21- **زغيب شهرزاد – حليمي حكيمة** " الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط – خيارات المستقبل – مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ، يناير 2012/1 ، العدد 395 ص 122
22- – **زغـيب شهرزاد** "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها و واقع لاقتصاد الجزائري " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري -قسنطينة- عدد 32 ديسمبر 2009 ، ص 336